المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الخميس 14-01-2010 العدد 3537
14

حصّة الهيئة المنظمة ٥ مليارات ليرة بدلاً من ١٠

نحاس يوضح طبيعة تعديلات موازنة «الاتصالات»

صدر عن المكتب الإعلامي لوزير الاتصالات شربل نحاس بيان حول اجتماعه مع وزيرة المال ريا الحسن، ظهر الثلاثاء، لمناقشة مشروع موازنة وزارة الاتصالات، حيث «وافقت وزارة المال على المشروع المقدم من وزارة الاتصالات، ما خلا بعض التفاصيل المحاسبية».

وأوضح البيان أن المشروع يتضمن تبويبا جديدا لبنية ايرادات الوزارة يفصّل بين الرسوم والضرائب والفوائض التشغيلية. كما يتضمن تبويبا جديدا لبنية النفقات قائما على تنسيب كل بند من النفقات الى عمل او نشاط محدد، سواء تمّ ضمن الوزارة او بالتعاقد مع موردين، او بالتعاقد مع هيئة اوجيرو، او مع «الهيئة المنظمة للاتصالات» في مجال ما يؤمّل ان توفره من استشارات ودراسات تحتاجها الوزارة.

في هذا السياق، علمت «المستقبل» أن «الهيئة المنظمة للاتصالات» كانت قد طلبت موازنة تبلغ ١٠ مليارات ليرة في مشروع موازنة ٢٠١٠ السابق الذي أعد أيام الوزير محمد شطح، إلا أن وزير الاتصالات السابق جبران باسيل حدد المبلغ بـ٥ مليارات فقط، وجددت طلب ١٠ مليارات من الوزير نحاس الذي أبقى الحصة على ما هي عليه.

وقال بيان الوزارة أمس إن «اعتماد مبدأ التعاقد على كل مهمة وحدها يسمح بمعرفة دقيقة لتكلفة كل نشاط ومردوده، ويوفر الشروط اللازمة لتغذية نظام محاسبي متكامل للنشاطات المتعددة التي تتولاها الوزارة مباشرة او من خلال هيئة اوجيرو».

وتضمن المشروع ايضا تعديلا تشريعيا اضيف الى المادة الاولى من القانون رقم ٧١/٢١ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٧، بحيث يصبح نص المادة المعدّلة: «تنشأ هيئة باسم هيئة ادارة واستثمار منشآت وتجهيزات شركة راديو اوريان المنتقلة الى الدولة من شركة راديو اوريان التي ينتهي الاتفاق معها في ١٩٧٢/١٢/٣١، (بدء العبارة المضافة) كما تقوم الهيئة بتنفيذ المهام والاعمال التي تطلبها منها وزارة الاتصالات وفق عقود تجرى على اساس مبدأ تغطية التكلفة الفعلية. ويكلف مفوض الحكومة لدى الهيئة، بالاضافة الى المهام العادية لمفوضي الحكومة في المؤسسات العامة، بتزويد وزارة الاتصالات بالمعلومات اللازمة لمراقبة وتحديد عناصر الكلفة الفعلية العائدة الى كل من المهام والاعمال المناطة بالهيئة».

وأشار البيان إلى أن اعتماد مبدأ التعاقد على اساس تغطية كامل الكلفة يحترم في الوقت ذاته اعتبارين مرجعيين: الشفافية في الانفاق والالتزام بتغطية كامل مستحقات العاملين في هيئة اوجيرو بوصفهم عاملين في القطاع العام، مع ما يترتب على هذه الصفة من حقوق.

ولفت إلى أن هيئة اوجيرو تعمل، حاليا، على صياغة موازنتها الخاصة كي تتلاءم مع هذا التوجّه، فتنسّب نفقاتها تجاه الوزارة، وفق كل من النشاطات التي توكلها الوزارة اليها بعقود مفصّلة، وتنسّبها داخليا وفقا لفئات الانفاق المختلفة من اجور ومشتريات وعقود وغيرها.

وبحسب البيان، تمثّل هذه النقلة تقدما ملحوظا في سبيل تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي تبنّتها الحكومة في بيانها الوزاري، لا سيما في الفقرة ١٤ من البند الرابع وفيه «تحرير الإدارة العامة من التشابك في ادائها لمهامها، واحياء الأطر الناظمة للمؤسسات العامة والنظر في تشركة التجاري منها وفقا للقوانين، واعادة تنسيب الإيرادات والنفقات وفق طبيعتها الاقتصادية، واعتماد الخصخصة وسيلة من الوسائل المتوفرة لتنفيذ السياسات القطاعية». كما تكرّس هذه النقلة التعاون الوثيق في هذا السبيل بين وزارتي المال والاتصالات، بما يخدم هيكلة قطاع الاتصالات خصوصا، والاقتصاد الوطني عموما.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"